Distr.
GENERAL

S/1999/1285
28 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الذي أنشأ مجلس الأمن بموجبه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بقوة قوامها ٦٠٠٠ من الأفراد العسكريين، كحد أقصى. وكما أوضحت في تقريري المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/1999/1003)، بذلت الأمانة كل جهد ممكن للتعجيل بنشر البعثة. ويوجد الآن بالفعل عدد كبير من أفراد البعثة في أماكنهم، وخاصة من غانا وكينيا والهند. والمتوقع حاليا أن يستكمل نشر البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وفي الوقت نفسه، أوضح التقرير أن نشر البعثة بقوامها المأذون به حاليا متوقف على استمرار وجود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أجريت اتصالات واسعة بهذا الشأن مع قادة من المنطقة لإقناعهم بضرورة الإبقاء على وجود كبير لفريق المراقبين العسكريين في سيراليون لتأدية الوظائف الحيوية المتمثلة في توفير الأمن في فريتاون والمطار الدولي في لونغي وحماية حكومة سيراليون.

وقد أبلغني الرئيس أولوسغون أوباسانجو رئيس جمهورية نيجيريا، برسالة مؤرخة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، أن بلده سوف يقوم بسحب قواته في نفس وقت نشر قوات الأمم المتحدة في سيراليون. وفي هذا الصدد، أبلغني الرئيس أوباسانجو أن نيجيريا لا يمكن أن تقبل وجود قوتين لحفظ السلام في البلد نفسه تحت قيادتين منفصلتين وتعملان تحت ظروف مختلفة. وفي ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، أجريت محادثة هاتفية مع الرئيس أوباسانجو أعربت فيها عن قلقي البالغ إزاء العواقب التي قد تنجم عن أي انسحاب مبتسر لفريق المراقبين العسكريين بالنسبة للحالة الأمنية في سيراليون. وناشدت الرئيس، بصفة خاصة، أن يعيد النظر في قراره بسحب القوات النيجيرية من فريق المراقبين العسكريين، وطلبت تأجيل رحيلها ريثما يتم إجراء مزيد من المناقشات بين حكومة نيجيريا والأمم المتحدة. واقترحت، في هذا الصدد، أن يقوم وفد عسكري رفيع المستوى من نيجيريا بزيارة لمقر الأمم المتحدة. وأكدت هذه الآراء في رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ بعثت بها إلى الرئيس أوباسانجو. ويقوم رئيس أركان الجيش النيجيري حاليا بزيارة لمقر الأمم المتحدة لإجراء مناقشات بشأن إدماج الوحدات النيجيرية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وطرائق انسحاب القوات النيجيرية من فريق المراقبين العسكريين.

غير أن الرئيس أوباسانجو أكد للسيد أوليمي أدينجي، ممثلي الخاص في سيراليون، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أن نيجيريا ستقوم بسحب قواتها من فريق المراقبين العسكريين تدريجيا على النحو التالي: ستقوم نيجيريا بنشر الكتيبتين التي وعدت أن تسهم بهما في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبإعادة كتيبتين من كتائبها العاملة مع فريق المراقبين العسكريين إلى نيجيريا خلال النصف الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وفي آخر كانون الثاني/يناير، سيتم سحب كتيبتين نيجيريتين أخريين من فريق المراقبين العسكريين. وستستكمل إعادة القوات النيجيرية إلى نيجيريا في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت أن غانا وغينيا، وهما البلدان الآخران المساهمان في فريق المراقبين العسكريين، يتأهبان أيضا لسحب قواتهما من فريق المراقبين العسكريين. ويعني هذا عمليا أن فريق المراقبين العسكريين لن يكون قادرا في بداية السنة الجديدة على الاستمرار في أداء وظائفه الحيوية المتمثلة في توفير الأمن في فريتاون وفي المطار الدولي في لونغي وحماية حكومة سيراليون. وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الوقت الراهن ليس لديها الولاية ولا الوسائل لأداء هذه المهام.

ويذكر مجلس الأمن أنني أشرت، في الفقرة ٥٠ من تقريري المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر (S/1999/1003)، إلى أنه في حالة انسحاب القوات النيجيرية، سيتعين إعادة تقييم الأوضاع الأمنية في سيراليون أثناء مرورها بعملية نزع السلاح والتسريح. وإعادة الإدماج المتسمة بالحساسية. وأشرت أيضا إلى أنني سأعاود في تلك الحالة تقديم مقترحات أخرى إلى مجلس الأمن متناولا المهام الإضافية لقوة الأمم المتحدة واحتمال تعزيز تلك القوة كيما تضطلع بالمهام التي يؤديها حاليا فريق المراقبين العسكريين. وفي حالة انسحاب فريق المراقبين العسكريين انسحابا كاملا، فإني أتصور أنه سيكون هناك حاجة إلى قوة أكبر بكثير للأمم المتحدة يصل قوامها إلى ١٠ كتائب مشاه.

ويساورني قلق بالغ من أن تنشأ عن إعادة قوات فريق المراقبين العسكريين إلى أوطانها في المستقبل العاجل، دون أن يوفر لها أفراد حفظ السلام الآخرون الحماية الأمنية الكافية، ثغرة أمنية خطيرة بالمناطق الرئيسية في لونغي وفريتاون. ويمكن أن ينشأ عن ذلك أيضا أثر سلبي على صون مناخ الثقة، الذي يشكل عنصرا حاسما في نجاح تنفيذ برنامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة إدماج كثير من مقاتلي سيراليون السابقين.

والحالة في سيراليون ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. لذا فإني أوصي بأن يأذن مجلس الأمن، في أسرع وقت ممكن، بتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بإضافة عدد يصل إلى أربع كتائب مشـــاة وعناصر الدعم العسكري الضرورية. ومن ثم سيناهز إجمالي قوام البعثة الموسعة

١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين. وأوصي أيضا بتوسيع نطاق ولاية البعثة لتمكينها من الاضطلاع بالمهام التي يضطلع بها الآن فريق المراقبين العسكريين، وبخاصة توفير الأمن في مطار لونغي وفي المنشآت والمباني المهمة والمؤسسات الحكومية داخل فريتاون وحولها. وسوف تستلزم هذه المهام الجديدة أيضا قواعد للاشتباك أكثر صرامة بالنسبة لكامل قوة الأمم المتحدة.

ومن المهم أن تكون البعثة قادرة، من خلال قدراتها العسكرية ووضعها، على ردع أي محاولة لتحويل مسار عملية السلام في سيراليون. ولذا سوف يتعين أن تكون الكتائب الأربع الإضافية مجهزة تجهيزا قويا، على أن يتضمن ذلك المضاعفة الضرورية للقوة. وينبغي أن تصل القوات الإضافية ومعداتها في أقرب وقت ممكن إلى سيراليون ولذا سيتعين نقلها جوا. وسينطوي توسيع نطاق البعثة، على الوجه المبين أعلاه، على تعزيز قدرتها على تقديم الدعم الإداري والسوقي.

وسوف يتضمن تقريري الدوري إلى مجلس الأمن بشأن البعثة، المقرر تقديمه في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تصورا أكثر تفصيلا لعمليات البعثة الموسعة وتقديرا للتكلفة المالية. وسأدرج في هذا التقرير أيضا توصيات تتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في دعم شرطة سيراليون، نظرا لأن انسحاب قوات فريق المراقبين العسكريين من المحتمل أن ينشأ عنه عواقب فورية على حفظ القانون والنظام في سيراليون الذي كان يضطلع فيه فريق الرصد بدور مهم.

وفي الوقت نفسه، بدأت الأمانة العامة عملية التخطيط والمناقشات مع البلدان المحتمل أن تسهم في عملية النشر السريعة لقوات إضافية في البعثة، في حالة صدور إذن بها من مجلس الأمن. وأقوم أيضا بإبلاغ حكومة الرئيس الحاج أحمد تيجان كبا رئيس سيراليون بطرائق نشر البعثة الموسعة.

وأود أن أكرر، في سياق تقديم هذه التوصيات، عميق تقديري لفريق المراقبين العسكريين للدور الحيوي الذي اضطلع به في إحلال السلام في سيراليون. إن المجتمع الدولي يدين بالامتنان للبلدان والقوات التـي وقفت بجانب شعب سيراليون في أحلك فترة، رغم ما تكبدوه من تكلفة عالية وتضحية جمة. إن ما قدموه من تضحية لن يمحى من الأذهان.

وأكون ممتنا إذا ما وجهتم انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه المسألة العاجلة.

(توقيع) كوفي أ. عنان

- - - - -